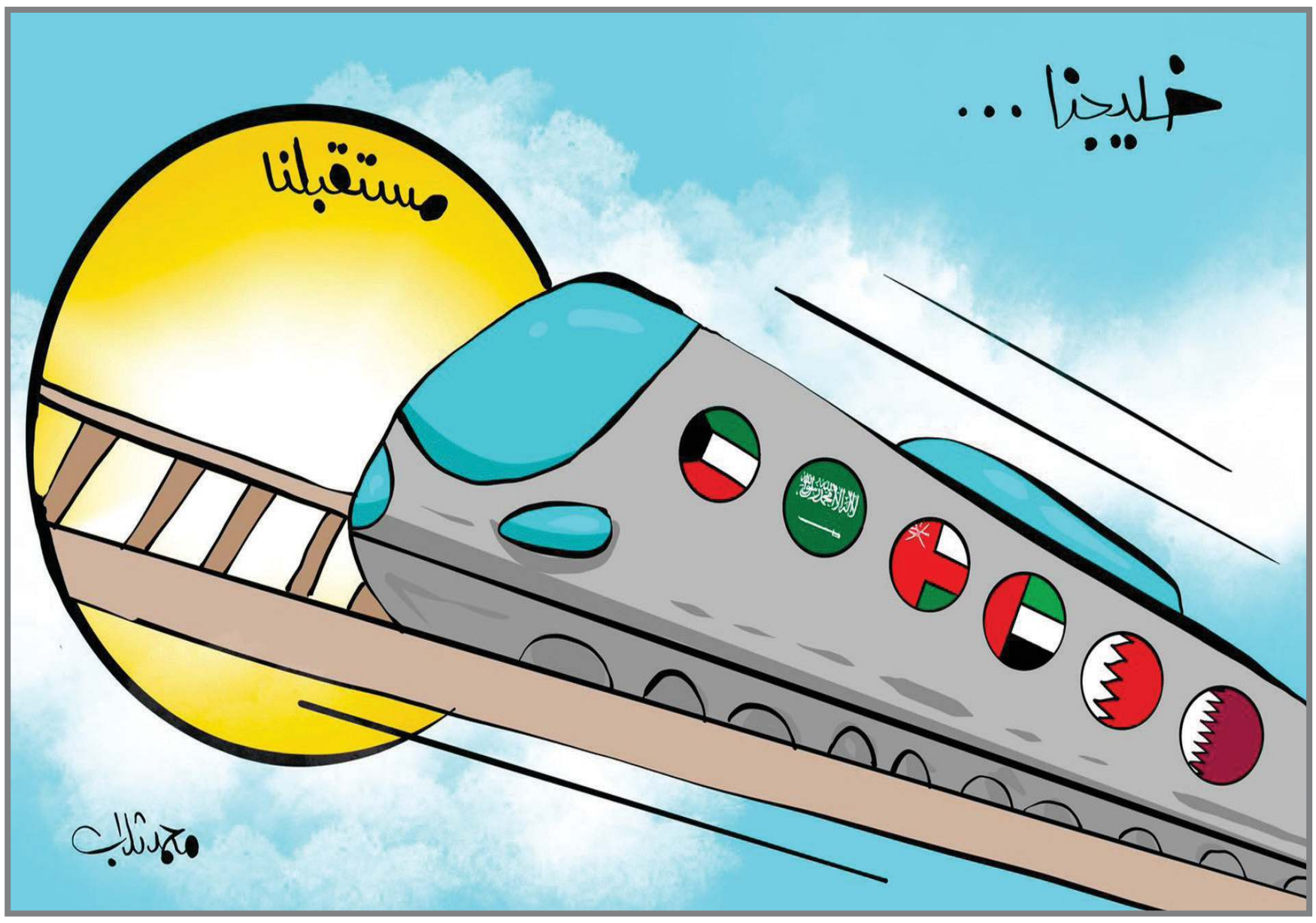

كلمات لا تنسى

الوطن.. قصة حب لا تنتهي

مشعل السعيد

الوطن هو الوطن لا يتغير حتى وإن تغيرنا، فهو باق ونحن زائلون، والحمد لله الذي غرس في قلوبنا حب الوطن وجعل الدفاع عنه واجبا مقدسا، فهو حب لا ينتهي بل يكبر كلما كبرنا، ولا يقف عند حد، مقدس، فحب الوطن فطرة الإنسان والحب الذي لا ينتهي، ولا شك أن محبة الوطن ثمرتها السكينة والسعادة لأنها من أسس الإيمان، فنحن ندافع عنه إذا تعرض للخطر، ونحنُّ إليه إذا غبنا عنه، يقول الجاحظ: كانت العرب إذا سافرت حملت معها من تربة بلدها رملا تستنشقه، فحب الوطن ليس منفعة وإنما هو عقيدة وإيمان راسخ في النفس. فاخسر ما شئت لكن إياك أن تخسر وطنك الذي عشت به بعزة وكرامة، ونهلت من خيراته حتى رويت وشبعت، ومن اقبح صور الخيانة على الإطلاق خيانتك لوطنك، فهو وصمة عار في جبين الخائن وسجل خزي وعار، يلفظه وطنه ويلعنه أهله (إن الله لا يحب الخائنين) [الأنفال: 58].

سألوا هتلر: من أحقر الناس الذين قابلتهم في حياتك؟ قال: أحقر الناس الذين قابلتهم في حياتي هؤلاء الذين ساعدوني على احتلال أوطانهم، ولنا في التاريخ الإسلامي الأول العظة والعبرة، فهذا ابن العلقمي وزير المستعصم بالله العباسي آخر خلفائهم صورة جلية على خيانة الوطن، فقد كان دليلا للتتار على ثغرات بغداد عاصمة الدولة العباسية، فكان سببا في تدميرها وإسقاط دولة عربية مسلمة ناهز عمرها الخمسة قرون، وقتل مليون مسلم، ثم ماذا كانت النتيجة؟ مات هما وغما، وهكذا تكون نهاية من يخونون أوطانهم، وكذلك من الخونة المشهورين أبو رغال الذي جعل من نفسه دليلا لأبرهة الأشرم عندما أراد هدم الكعبة، ولقد مر النبي بقبره فرجمه، فأصبح رجمه سنة.

فيا أبناء الكويت، عضوا عليها بنواجذكم، وكونوا لها أبناء بررة، أما من عق بها فحسيبه الله، وغريمه القانون. فاللهم احفظ الكويت وأهلها من كل سوء، ودمتم سالمين.

نافذة دولية

مشروع محكمة العدل الخليجية.. ضرورة إستراتيجية

تهاني الظفيري
tahanihuman@gmail.com

قطعت شعرة معاوية أوصالها جراء العدوان الإيراني الآثم على دول الخليج العربي التي سعت بدورها مراراً وتكرارا في نسج أطر التعاون الديبلوماسي وترسيخ مبدأ حسن الجوار معها، لضمان التعايش السلمي والأخوي فيما بينهم كمثال حي في وقتنا الحاضر للحكمة والذكاء السياسي والمرونة في التعامل مع الخصوم، لتجنب شعوب كلا الجانبين ضريبة عدم التوافق السياسي.

إلا أن الجانب الإيراني لم يتوان في إظهار نية العداء تجاه دول الخليج العربي في كل مرة تتاح له فيها الفرصة من شن ادعاءات وافتراضات واهية وصولا لهجمات عسكرية غير مشروعة في حربه العشواء والشعواء الحالية على دولنا في المنطقة، التي استهدفت فيها المرافق المدنية والبنى التحتية والخدمية ومراكز الطاقة في البلاد، مبررة بأن ما تقوم به من اعتداءات موجه للقواعد العسكرية الأميركية المتواجدة في المنطقة على خلاف واقع الأمر.

على الرغم من احتضان دول الخليج العربي لها اقتصاديا في أزماتها المتوالية نتيجة العقوبات الدولية المفروضة عليها بسبب برامجها النووية، حيث شكلت معها جسرا تجاريا حيويا لقطاعات البناء والسلع الاستهلاكية والاستثمارات الحديثة والتحويلات المالية مع إبرام العديد من اتفاقيات التبادل والتعاون الاقتصادي مع دول الخليج مستخدمة موانئها للتنفيس عن حصارها الاقتصادي مما مكنها من تجاوز حدة العقوبات الغربية الواقعة عليها، فباغتتهم بعد ذلك بتهديد أمنهم الاقتصادي من خلال مصادرة حقهم في المرور البريء والمرور العابر في مضيق هرمز الذي يشكل الشريان الحيوي للملاحة البحرية الدولية متسببة بذلك في اضطرابات بأسعار الطاقة العالمي نظرا لاعتماد السوق بشكل كبير على النفط الخليجي الذي يمر من خلاله، إضافة إلى التأثير المباشر على حركة سلاسل الإمداد التجاري العالمي، معتدية بذلك على كل الأعراف والمواثيق الدولية المنظمة، لاسيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وهذا ما أكده الإعلان الصادر مؤخرا عن مجلس جامعة الدول العربية على المستوى الوزاري في دورته الـ 165 العادية من إدانته لتلك الاعتداءات الإيرانية الآثمة على أمن وسيادة الدول العربية التي طالتها، متوافقا بذلك مع قرار مجلس الأمن رقم 2026/2817 والذي يعكس إجماع الإرادة الدولية بالإدانة لحفظ الأمن والسلم الدولي.

فالتصعيد الحاصل من الجانب الإيراني له الكثير من العواقب الوخيمة على اقتصادها واقتصاد دول المنطقة التي ستشهد في حال استمرار ذلك النهج العدائي من توسيع رقعه المعركة التي باتت اقتصادية من خلال ما شاهدناه من إغلاق للممرات الملاحة البحرية المهمة واستهداف البنى التحتية لزعزعة استقرار تلك الدول والتأثير على حركة اقتصادها ودورها الفعال في الأسواق العالمية.

وهذا يتطلب منا إعادة النظر لتقييم واقع المنطقة السياسي والاقتصادي في تشكيل منظومة بناء جديدة للحلفاء والأصدقاء المتماشين مع المصالح المشتركة لدول الخليج العربي للمرحلة الحالية والمستقبلية، إلى جانب توثيق التعاون الخليجي الموحد على كل المستويات، والتي من بينها الجانب القضائي عبر إنشاء محكمة عدل خليجية لها صفة قضائية دولية كضرورة استراتيجية وليست رفاهية إقليمية، تتولى مهمة ملاحقة ومحاسبة مرتكبي جرائم الحرب والعدوان ضد دول الخليج العربي والتعويض عنها، وفقا لقواعد القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، لردع كل الممارسات غير المشروعة، أسوة بمحكمة العدل الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان والتشريعات الوطنية لبعض الدول المتقدمة التي أتاحت من خلال قوانينها إرساء مبدأ الولاية القضائية الدولية لمحاكمها، والتي تمنح لها أيضا حق إصدار قرار تجميد أو مصادرة أموال أو أصول تلك الدولة المعتدية أو أموال الأجانب ممن يحملون جنسيتها المتواجدين في إحدى الدول الخليجية ضمانا لتعويض المتضررين عن الخسائر المادية والمعنوية الواقعة عليهم.

في ذاكرتي

بالوفاء والانتماء تُكتب قصة الأوطان

سميرة يوسف الكندري
Samiraalkandari24@gmail.com

الوطن ليس مجرد أرض نعيش عليها، بل هو هوية تسكننا، وذكريات تشكل وعينا، وانتماء لا يشترى ولا يباع، هو حضن الأمان حين تضيق بنا الدنيا، وصوت في داخلنا يهمس: هنا البداية وهنا الجذور، لذلك فإن خيانة الوطن ليست خطأ عابرا، بل جرح عميق في جسد أمة كاملة.

خيانة الوطن لا تقتصر على الأفعال الكبيرة التي تذكر في كتب التاريخ، بل قد تبدأ بأمور صغيرة، كلمة تقال في غير موضعها، إشاعة تنشر دون وعي، أو مصلحة شخصية تقدم على مصلحة الجماعة، حين يفضل الفرد نفسه على وطنه يبدأ التصدع، وتبدأ الثقة بالانهيار شيئا فشيئا.

لذلك فإن الخائن لا يدرك دائما حجم ما يفعل، لكنه يترك أثرا لا يمحى، فالأوطان تبنى بتكاتف أبنائها، وتهدم حين يختل هذا التكاتف، خيانة الوطن هي خيانة للتاريخ، ولتضحيات من سبقونا، ولأحلام من سيأتون بعدنا، هي طعنة في ظهر كل من آمن بأن هذا الوطن يستحق الحب والولاء.

وفي المقابل فإن الوفاء للوطن لا يكون فقط بالشعارات، بل بالأفعال الصادقة، وأن نحميه بأخلاقنا، وأن نرفعه بعملنا، وأن نصونه بوحدتنا، فالوطن لا يحتاج إلى من يتغنى به فقط، بل إلى من يقف معه في الشدة قبل الرخاء، ففي زمن التحديات تتجلى حقيقة الانتماء، فإما أن نكون درعا يحمي وطننا، أو نكون سببا في ضعفه دون أن نشعر، لذلك علينا أن نراجع أنفسنا، وأن نسأل: هل نحن أوفياء حقا، أم أننا نقايض الوطن بمصالح مؤقتة؟

وفي الختام، خيانة الوطن ليست قدرا محتوما، بل خيار يتخذ، وكذلك الوفاء هو قرار، وبين هذا وذاك، تكتب قصة الأوطان.

في الصميم

بخصوص العام الدراسي.. أطفالكم بأيدٍ أمينة

م.غنيم الزعبي
@ghunaimalzu3by

اكتسبت وزارة التربية ومسؤولو التعليم العام والخاص فيها خبرة كبيرة ومتراكمة من أزمة كورونا في كيفية التعامل مع حضور أو عدم حضور الطلبة للمدارس أثناء سريان العام الدراسي. مع هذا، فإن مبنى وزارة التربية عبارة عن خلية نحل كل يوم اجتماعات تلو اجتماعات، وخطوط مفتوحة ومتواصلة مع الجهات المعنية لتحديث حالة الأوضاع الأمنية، وذلك لتقرير ما هو افضل للطلبة، وكذلك ما يحفظ أمنهم وسلامتهم، وهو أمر مهم وتتعدى أهميته جميع الأمور حتى التعليم نفسه.

مع هذا الوزارة فعّلت برنامج «التيمز»، الذي عن طريقه تم إنقاذ العام الدراسي وإيصال المادة العلمية حسب منهج كل مرحلة إلى الطلبة، وهم في بيوتهم آمنون سالمون بإذن الله، كذلك تم تجاوز موضوع التقييم بالاختبارات عن طريق مهام وواجبات يتم حلها من الطلبة وتقييمهم عليها.

هناك خط ساخن ومفتوح كما أسلفت، وهناك تحديث دائم للأوضاع، وسيكون عندها كما يقولون لكل حادث حديث.

باختصار: أطفالكم بين أيد أمينة مهنية ومحترفة بقيادة وزير التربية م. سيد جلال الطبطبائي، ووكيلي الوزارة المساعدين المربيين الفاضلين الأستاذين محمد الخالدي، وحمد الحمد، وعموم طاقم الوزارة من تربويين وموجهين أفاضل، كلهم بإذن يضعون مصلحة الطلبة فوق كل اعتبار وسيتخذون القرارات المناسبة في الأوقات المناسبة، فقط اصبروا وطولوا بالكم.

في رأيي العام، انقسم الناس نصفين، ناس يريدون العودة للتعليم حضوريا خاصة مع الهدوء النسبي في إقليمنا واختفاء الأعمال العسكرية من عدة أيام حتى وصلت، بحمد الله، إلى الصفر، وكذلك هناك رأي آخر يقول ما زال الوقت مبكرا والرؤية مازالت غير واضحة، لذلك يجب التروي والانتظار.

نقطة أخيرة: رأيي الشخصي أعتقد أن العام الدراسي شارف علي النهاية وأي محاولة لاستئنافه هي أمر غير صحيح.

في رأيي أن على الوزارة التركيز على الصف الثاني عشر وإنهاء العام الدراسي لباقي المراحل مع التعامل مع تقييمهم بنفس ما تم خلال «كورونا»، وذلك لأهمية مرحلة الثاني عشر وتحديدها مستقبل هؤلاء الطلبة.

والله يوفق الجميع ويحفظ كويتنا من كل شر.

رأي

الإساءة لا تمثل الشعوب

تركي حمود الحصم
Turky _ q8@icloud.com

في زمن تتسارع فيه وتيرة التواصل الرقمي، وتتشابك فيه الآراء عبر المنصات المختلفة، أصبحت الكلمة أكثر تأثيرا وانتشارا من أي وقت مضى.

هذا الواقع يضع على عاتق الأفراد والمجتمعات مسؤولية مضاعفة في ضبط الخطاب، خاصة في ظل تزايد مظاهر الإساءة والسب والتشهير التي باتت تمارس أحيانا تحت غطاء حرية التعبير.

يؤكد الإسلام، كمنهج قيمي وأخلاقي متكامل، حرمة الإساءة اللفظية والمعنوية، ويدعو إلى الالتزام بالكلمة الطيبة والحوار الراقي،

فقد جاء التوجيه الإلهي واضحا في قوله تعالى «وقولوا للناس حسنا»، وهو أمر يتجاوز مجرد الأدب اللفظي ليؤسس لثقافة احترام الآخر، مهما اختلفت الآراء والمواقف.

كما ينهى الإسلام عن الظلم بكل صوره، بما في ذلك الاعتداء بالكلمة، لما لها من أثر عميق قد يفوق في بعض الأحيان الأذى المادي.

غير أن التحدي اليوم لا يقتصر على البعد الأخلاقي، بل يمتد إلى الإطار القانوني، حيث فرضت الثورة الرقمية واقعا جديدا يتطلب تحديث التشريعات لمواكبة الجرائم الإلكترونية. فالإساءة عبر المنصات الرقمية لم تعد شأنا عابرا، بل قد تتحول إلى حملات منظمة تؤثر على الأفراد والمجتمعات، وتلحق أضرارا نفسية واجتماعية جسيمة.

ومن المهم التأكيد في هذا السياق أن الإساءة إلى الشعوب، من أي طرف كان، لا يجوز تعميمها على الجميع، فليس من العدل ولا من المنطق أن يتحمل شعب كامل مسؤولية تصرفات فرد أو فئة محدودة.

إن التعميم يغذي الكراهية، ويعمق الانقسامات، ويضعف فرص التفاهم والتعايش. والإنصاف يقتضي التفريق بين المخطئ وغيره، والنظر إلى كل إنسان بصفته الفردية لا الجماعية.

ومع ذلك، يبقى الرهان الحقيقي على وعي الأفراد. فالرد على الإساءة ينبغي ألا يكون بانفعال أو انحدار إلى نفس المستوى، بل بالالتزام بالقيم، والتحلي بالحكمة، واختيار الأسلوب الذي يعكس رقي الفكر والأخلاق. فالكلمة ليست مجرد وسيلة تعبير، بل مسؤولية، إما أن تبني جسور التفاهم، أو تهدمها.

في النهاية، مواجهة الإساءة في العصر الرقمي تتطلب توازنا دقيقا بين القيم الأخلاقية والآليات القانونية، بحيث يشكل كل منهما داعما للآخر، فلا القانون وحده كاف دون وعي، ولا الوعي وحده كاف دون رادع. وبين هذا وذاك، تظل الكلمة الطيبة هي الخيار الأسمى، والأكثر تأثيرا في بناء مجتمع متماسك يحترم أفراده بعضهم بعضا.

عندما يأتي المساء

جامعة الدول العربية.. بين الأمل والواقع

عبدالله ناصر البراك

في خضم التوترات الإقليمية المتصاعدة، تتجه الأنظار بطبيعتها إلى الأطر الجامعة التي يفترض أن تعبر عن الصوت العربي المشترك، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية، غير أن اللحظة كشفت فجوة بين التوقعات والواقع، إذ لم يكن المطلوب موقفا صداميا بقدر ما كان انتظارا لموقف واضح متماسك، يعكس حدا أدنى من التنسيق السياسي الذي يمنح الدول العربية، وخصوصا الدول الخليجية، شعورا بالاطمئنان المعنوي والسياسي، هذا الغياب لا يفسر بضعف تلك الدول، بل على العكس تماما، فقد أثبتت قدراتها الدفاعية وتماسك جبهتها الداخلية، لكنها كانت تبحث عن غطاء عربي جامع يوازي هذا الحضور الميداني.

لعل دول الخليج اعتادت ـ عبر عقود ـ أن تكون في طليعة الداعمين لأي قضية عربية، سواء في الأزمات السياسية أو الاقتصادية أو الكوارث الإنسانية، وكان حضورها يتجاوز الدعم المادي إلى لعب أدوار الوساطة، ورأب الصدع، والسعي إلى تقريب وجهات النظر بين الأشقاء، ومن هذا المنطلق لم يكن انتظارها لموقف عربي موحد نابعا من حاجة أمنية مباشرة، بل من إيمان راسخ بأن العمل العربي المشترك لا يزال ضرورة استراتيجية، وأن الجامعة يمكن أن تكون، متى ما توافرت الإرادة، إطارا حقيقيا للتوازن والاستقرار.

لكن ما حدث يعيد طرح سؤال قديم متجدد: هل ما زالت الجامعة العربية قادرة على تمثيل الحد الأدنى من التوافق السياسي العربي؟ أم أنها أصبحت تعكس تباينات أعضائها أكثر مما توحدهم؟

إن التحدي اليوم لا يكمن في إصدار بيانات بقدر ما يكمن في استعادة الثقة بدور هذه المؤسسة، عبر مواقف واضحة، وآليات فاعلة، ورؤية تعكس واقع المنطقة وتعقيداته، فالدول العربية ـ رغم اختلافاتها ـ لاتزال بحاجة إلى مظلة معنوية وسياسية تشعرها بأن هناك صوتا مشتركا، حتى في أشد لحظات التباين.

وقفة

الوحدة ضد العدوان

د.عادل رضا

إن العدوان العسكري الإيراني غير المبرر على بلدنا الغالي، لعله قد أعاد التأكيد على أهمية تثبيت الحالة الوطنية الكويتية وأهمية مؤسساتية الدولة وانتظامها وترابطها مع بقية دول مجلس التعاون الخليجي في مختلف جوانب الحياة لصناعة إقليم القاعدة للوحدة الخليجية، حيث تُعد الوحدة بين البلدان من الأمور المصلحية المهمة الخادمة لصناعة حالة نهضوية وكذلك تقوية العناصر الدفاعية الأمنية وضمان استمرارية الأمم في خط صناعة الحضارة وإنتاج الإبداع الفردي والمجتمعي، لذلك هي مطلب وهدف وخارطة طريق لأصحاب القومية الواحدة كـ «العرب» بالعموم، وأهل الخليج بالخصوص، فهي «لا» تمثل فقط حالة عاطفية بل هي كذلك مطلب استراتيجي مصلحي تفرضه التحديات المعاصرة، خاصة اننا نعيش في عالم «صعب» ومتشابك، «لا» يعترف إلا بالكتل الكبرى ذات القوة التي حققت اكتفاءها الذاتي، وتقل بالتالي حاجتها إلى الغرباء، ومعها تستطيع أخذ قراراتها ضمن ما يفيدها وينفعها ويصب في مصالحها، وهذا تأكدنا منه في ظل العدوان الخارجي ضد دولة الكويت وبقية منظومة دول مجلس التعاون، حيث أصبح من الواضح أهمية مشاريع الوحدة الخليجية التي تعتبر حاليا إحدى ركائز المواجهة والصمود، ولعل من المهم ان المواطن العادي البسيط أخذ يلمس على أرض الواقع المعيش الملموس أهمية «الوحدة الخليجية»، ولنا في أمثلة الحفاظ على الأمن الغذائي واستمرارية خطوط النقل الجوي والبري وأيضا الربط الكهربائي والتنسيق الأمني والاقتصادي والاستخباراتي والإعلامي ضمن آليات إدارية وحالات مؤسسية أقامتها سابقا دول المجلس كـ «طريق» إلى إقامة إقليم القاعدة للوحدة الخليجية.

ان نجاح الترتيبات والربط الإداري الوحدوي في التصدي للعدوان يعطينا الدافع الأكبر للمطالبة بالاستمرار في خط صناعة الوحدة الخليجية لأنها مفيدة وأثبتت فائدتها المصلحية.

إن تحقيق الوحدة الخليجية، سواء عبر الخطوات الحالية في مجلس التعاون أو عبر اتحاد أوثق، هو سر قوة المنطقة وضمان مستقبلها، وتحويلها إلى مركب واحد يواجه التحديات ويصنع الفرص.

ان الخليج هو خليجنا وهذه الأرض هي بلادنا ونحن نعيش في مرحلة انتقالية عالمية حساسة لعالم متعدد الأقطاب، وأيضا هناك مشاريع عنصرية إقليمية تحيط بنا ونحن تعرضنا للعدوان العسكري المباشر من الصهاينة عندما قصفوا دولة قطر ومن الجمهورية الإسلامية الإيرانية عندما فتحت نيرانها ضدنا واعتدت علينا، ضمن حالة بلطجة عدوانية عنصرية حاقدة واجهناها في عدوانهم ضدنا.

لذلك نحن نقول: ان علينا ان نتحرك ضمن رؤية وموقف وحدوي عروبي خليجي نستطيع معه ان نواجه التحديات ومشاريع الغرباء الأجانب من حولنا.